إقرار الموافقة على معالجة البيانات الشخصية في حالات التمييز وفقًا للمادة 6 الفقرة 1 البند (أ)، المادة 7، المادة 8 من اللائحة العامة لحماية البيانات بالاقتران مع المادة 3 من قانون حماية البيانات بساكسونيا السفلى (NDSG)

تقدم وكالة مكافحة التمييز في براونشفايغ المشورة والدعم في حالات التمييز. ولكي تكون الوكالة قادرة على تقديم المشورة والدعم بشكل فعال، فإنها تحتاج إلى البيانات ذات الصلة بالحالة، بالإضافة إلى بيانات الاتصال الخاصة بك، وبعض المعلومات الشخصية الأخرى. تتم معالجة البيانات الشخصية من قبل وكالة مكافحة التمييز في براونشفايغ لغرض التواصل أو الدعم أو المشورة أو لغرض توثيق الحالة. كما يمكن لضمان استشارة مثلى إجراء تبادل معلومات مع مراكز الاستشارة الأخرى.

تطلب وكالة مناهضة التمييز في براونشفايغ موافقتك الصريحة على معالجة بياناتك. يبقى تصريح الموافقة هذا ساري المفعول من تاريخ التوقيع حتى تقوم بإلغائه.

تصريح الموافقة:

أنا/نحن ..... (اسم ولقب الشخص إذا كان بالغ واسم ولقب ولي الأمر القانوني في حالة الأطفال وغير البالغين) نصرح بمعرفتنا لما ماجاء في النص أعلاه وأوافق/نوافق على استخدام البيانات الشخصية الخاصة بي/ الخاصة بطفلي/بأطفالي ..... (اسم ولقب الشخص المعني) للأغراض المذكورة أعلاه.

موافقتي / موافقتنا الواردة أعلاه صالحة حتى ألغيها/ نلغيها. الإلغاء ممكن في أي وقت لاحق كتابةً أو عن طريق البريد الإلكتروني دون إبداء الأسباب المؤثرة في المستقبل. يكفي إلغاء الولي الشرعي، حتى لو وافق كلا الوالدين في البداية.

يحق لي أيضًا التمتع بالحقوق الأخرى المنصوص عليها في إشعارات حماية البيانات الخاصة بوكالة مكافحة التمييز في براونشفايغ.

.....

تاريخ ومكان وتوقيع صاحب العلاقة

نحيطكم علما أنه بموجب قوانين حماية البيانات الأساسية، فإنكم تتمتعون بالحقوق التالية فيما يتعلق بتعاملكم مع مكتب مكافحة التمييز في براونشفايغ:

- حق الاستفسار (وفق المادة 15 من قواعد حماية البيانات الأساسية)
- حق التصحيح أو الحذف (وفق المادتان 16 و 17 من قواعد حماية البيانات الأساسية)
- تقييد معالجة البيانات (وفق المادة 18 من قواعد حماية البيانات الأساسية)
- حق نقل البيانات (وفق المادة 20 من قواعد حماية البيانات الأساسية)
- حق الاعتراض على معالجة البيانات عندما تكون الشروط القانونية متوفرة (وفق المادة 21 من قواعد حماية البيانات الأساسية)
- حق الشكوى لدى المفوض الخاص بحماية البيانات في ولاية سكسونيا السفلى (المادة 77 من قواعد حماية البيانات الأساسية)

ملحق (مقتطفات من لائحة حماية البيانات الأساسية)

المادة 6 من القانون العام الأوروبي لحماية البيانات (DSGVO) - المعالجة القانونية للبيانات

1. لا تكون معالجة البيانات قانونية إلا إذا تحقق أحد الشروط التالية على الأقل:
(أ) أعطى صاحب البيانات موافقته على معالجة بياناته الشخصية لغرض واحد أو أكثر من الأغراض المحددة
(...)

المادة 7 من القانون العام الأوروبي لحماية البيانات (DSGVO) - شروط إقرار الموافقة في اللائحة العامة لحماية البيانات

(1) إذا كانت معالجة البيانات تستند إلى الموافقة، فيجب أن يكون الشخص المسؤول عن المعالجة قادرًا على إثبات أن صاحب البيانات قد وافق على معالجة بياناته الشخصية.

(2) إذا أعطى صاحب البيانات موافقة في شكل بيان مكتوب يتعلق أيضًا بأمور أخرى، فيجب تقديم طلب موافقة للمعالجة الحالية بشكل واضح وسهل الوصول إليه وباستخدام لغة واضحة وصريحة، بحيث يمكن تمييز غرض المعالجة الحالي بوضوح عن الأمور الأخرى. لا تعتبر أجزاء من بيان الموافقة ملزمة إذا كانت تشكل انتهاكًا لهذه اللائحة.

(3) يحق لصاحب البيانات إلغاء موافقته في أي وقت. ولا يؤثر إلغاء الموافقة على شرعية المعالجة التي تمت على أساس الموافقة حتى لحظة الإلغاء. سيتم إبلاغ موضوع البيانات بذلك قبل إعطاء الموافقة. يجب أن يكون سحب الموافقة بسيطًا مثل إعطاء الموافقة.

المادة 8 من القانون العام الأوروبي لحماية البيانات (DSGVO) - شروط موافقة الطفل فيما يتعلق بخدمات المجتمع المعلوماتي

تنطبق المادة 6 الفقرة (أ) على حالة تقديم عرض خدمات المجتمع المعلوماتي مباشرة للطفل، إذ تكون معالجة البيانات الشخصية للطفل قانونية إذا كان الطفل قد أكمل سن السادسة عشرة. وإذا لم يكن الطفل قد أكمل سن السادسة عشرة فإنه وفق قواعد حماية البيانات الأساسية تكون هذه المعالجة قانونية فقط إذا وافق عليها ولي أمر الطفل القانوني.

يحق للولايات الفدرالية الأعضاء تحديد الحد الأدنى للعمر لهذه الأغراض من خلال التشريعات، ولكنه لا يجب أن يكون أقل من الثالثة عشرة سنة كاملة.

المادة 9 من القانون العام الأوروبي لحماية البيانات (DSGVO) - معالجة فئات خاصة من البيانات الشخصية

(1) تُحظر معالجة البيانات الشخصية التي تكشف عن الأصل العرقي أو الأصل القومي أو آراء سياسية أو معتقدات دينية أو فلسفية أو انتماءات نقابية، وكذلك تُحظر معالجة البيانات الجينية والبيانات البيومترية المستخدمة لتحديد هوية الشخص بشكل فريد، والبيانات الصحية أو البيانات المتعلقة بالحياة الجنسية أو التوجه الجنسي لشخص طبيعي.

(2) لا تنطبق الفقرة 1 على الحالات التالية:

أ. إذا وافقت الشخص المعني على معالجة البيانات الشخصية المذكورة بصراحة لغرض محدد واحد أو أكثر، ما لم يكن رفع الحظر المفروض بموجب الفقرة (1) غير ممكن بواسطة موافقة الشخص المعني وفقا القانون الاتحادي أو قوانين الدول الأعضاء، (...)

المادة 22 من قانون حماية البيانات الألماني BDSG- معالجة فئات خاصة من البيانات الشخصية

1. بخلاف المادة 9 الفقرة 1 من لائحة الاتحاد الأوروبي رقم 679/2016، يُسمح بمعالجة فئات خاصة من البيانات الشخصية المذكورة في المادة 9 الفقرة 1 من لائحة الاتحاد الأوروبي رقم 679/2016 في الحالات التالية :

1. بواسطة المؤسسات العامة وغير العامة عندما تكون:

1.ضرورية لممارسة حقوق الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية والامتثال للالتزامات المتعلقة بها.

2. ضرورية لأغراض الرعاية الصحية وتقييم قدرة الموظف على العمل والتشخيص الطبي والرعاية أو العلاج في المجال الصحي أو الاجتماعي أو إدارة الأنظمة والخدمات في المجال الصحي والاجتماعي أو بناءً على اتفاق بين الشخص المعني ومسؤول رعاية صحية أو اجتماعية، وتتم معالجة هذه البيانات بواسطة الأطباء أو بواسطة أشخاص آخرين ملتزمين بسرية المعلومات أو تحت طائلة مسؤوليتهم.

3. لأسباب متعلقة بالمصلحة العامة في مجال الصحة العامة، مثل الحماية من المخاطر الصحية الخطيرة عبر الحدود أو لضمان معايير عالية للجودة والسلامة في الرعاية الصحية والأدوية والمنتجات والأجهزة الطبية؛ بالإضافة إلى التدابير المذكورة في الفقرة 2، يجب الامتثال بشكل خاص لمتطلبات القانون المهني والجنائي للحفاظ على السرية المهنية.

4. لأسباب هامة وجوهرية تتعلق بالمصلحة العامة.

2. من قبل السلطات العامة عندما تكون معالجة هذه البيانات:

1. ضرورية لتجنب خطر كبير على السلامة العامة.

2. ضرورية جدا لتجنب أضرار كبيرة على الصالح العام أو لحماية المصالح الهامة للصالح العام ، أو

3. ضرورية لأسباب قاهرة للدفاع أو للوفاء بالالتزامات الوطنية أو الدولية للولايات اتحادية في مجال إدارة الأزمات أو منع الصراع أو للتدابير الإنسانية.

وطالما تتفوق مصلحة الشخص المسؤول عن معالجة البيانات في الحالة 1 الفقرة د والحالة 2 على مصلحة الشخص صاحب البيانات.

2. [1]في حالات الفقرة 1 ، يجب توفير تدابير مناسبة ومحددة لحماية مصالح صاحب البيانات. [2]مع الأخذ في الاعتبار الحالة التقنية وتكاليف التنفيذ ونوع المعالجة ونطاقها وظروفها وأغراضها بالإضافة إلى الاحتمالات المختلفة لحدوث المخاطر وشدتها على حقوق وحريات الأشخاص الطبيعيين المرتبطة بالمعالجة ، قد يشمل هذا على وجه الخصوص:

1. التدابير التقنية والتنظيمية لضمان تنفيذ معالجة البيانات وفقًا للائحة الاتحاد الأوروبي رقم 679/2016.
2. تدابير ضمان إمكانية فحصها في وقت لاحق وتحديد ما إذا تم إدخال البيانات الشخصية أو تغييرها أو إزالتها ومن قام بذلك.
3. توعية المشاركين في عمليات التجهيز والإعداد.
4. تعيين مسؤول عن حماية البيانات.
5. تقييد الوصول إلى البيانات الشخصية داخل الهيئة المسؤولة ومن قبل الأشخاص المعنيين عن المعالجة.
6. استعمال أسماء مستعارة في البيانات الشخصية .
7. تشفير البيانات الشخصية.
8. 8 - ضمان قدرة الأنظمة والخدمات المتعلقة بمعالجة البيانات الشخصية وسريتها وسلامتها وتوافرها ومرونتها، بما في ذلك القدرة على استعادة التوافر والوصول بسرعة في حالة وقوع حادث جسدي أو تقني.
9. لضمان أمن معالجة البيانات ، ووضع إجراءات للمراجعة المنتظمة، وقياس وتقييم فعالية التدابير التقنية والتنظيمية أو
10. اللوائح الإجرائية المحددة التي تضمن الامتثال لأحكام هذا القانون وللائحة الاتحاد الأوروبي رقم 679/2016 في حالة نقل المعلومات أو معالجتها لأغراض أخرى.

المادة 3 قانون حماية البيانات بساكسونيا السفلى (NDSG) - قبول معالجة البيانات الشخصية

[1] يُسمح بمعالجة البيانات الشخصية في الحدود اللازمة لأداء مهمة موكلة للشخص المسؤول عن معالجة البيانات التي تتم

1. من أجل المصلحة العامة أو
2. في إطار عملية ثوكل السلطة العامة تنفيذها إلى الشخص المسؤول.

مطلوب [2]علاوة على ذلك ، تحديد قابلية معالجة البيانات بموجب المادة 6 الفقرة 1 من اللائحة العامة لحماية البيانات.